

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مآل الملفات الاستثمارية العالقة بمدينة العيون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

كما في علم سيادتكم، يترأس والي جهة العيون الساقية الحمراء على غرار باقي الجهات بالمملكة الشريفة، اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار للنظر في الملفات التي تستوفي الشروط القانونية والمسطرية بكل شفافية وبرؤى استشرافية بما يخدم التنمية المجالية بالجهة. وبناء عليه، يقوم أصحاب الملفات المقبولة باستكمال الإجراءات الإدارية الخاصة بالافتناء والتحفيز، والبناء، بعد استطلاع آراء المصالح المختصة، باستثناء الملفات المقبولة داخل النفوذ الترابي لجماعة العيون، فإنها تبقى حبيسة الرفوف بدائرة أملاك الدولة بحجة استكمال الملف الإداري بالشهادة الإدارية المتعلقة بعدم مخالفة القانون التي تبقى من اختصاص رئيس جماعة العيون طبقا للمادة 59 من القانون 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.7.92 المؤرخ في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992).

هذا الأخير، الذي يمتنع عن تسليمها لأصحاب الملفات المقبولة بجماعة العيون إلا، لذويه وخاصته أو أفراد قبيلته أو لانتفاء حزبي، وذلك تحت ذريعة كون إدارة أملاك الدولة بالعيون هي صاحبة الشأن، ولسيادتكم كامل الصلاحيات لاستبيان الوضع والوقوف على حقيقة الأمر. لهذه الأسباب، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- عن الإجراءات التي ترونها مناسبة للوقوف ضد هذه الممارسات والسلوكيات الإدارية واللاقانونية التي تسيئ للإدارة المحلية، تلك التي يقوم بها رئيس جماعة العيون والتي تنتافي وتتعارض مع توجهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الرامية إلى تشجيع الاستثمار والنهوض بالجهوية المتقدمة وفق مقاربة النموذج التنموي الجديد؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد الحي حرطون